خاتمة

لسنوات طويلة ظل متحدي الإعاقة من الفئات المهمشة في المجتمع والتي لا تحظى بأي اهتمام يتناسب مع حجم المشكلات التي يعانوا منها .

ومن أهم الملفات التي يجب أن تكون ذات أولوية في مصر في الوقت الحالي بعد ثورة يناير العظيمة وضع قانون جديد لفئة المعاقين بدلاً من القانون الحالي رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢.

للتأكيد على حقوق المعاقين، واستكمال حقوق أخرى غير مذكورة في القانون السابق الإشارة إليه، ولتغليظ العقوبات على أي شخص أو أي جهة لا تلتزم بتحقيق هذه الحقوق والالتزام بها، وخاصة حقهم بنسبه ٥٪ في الوظائف التي توفرها الدولة، وحقهم في نسبة عادلة في المشروعات السكنية التي تنفذها الدولة، وحقهم في التعليم بجميع مراحله، وحقهم في الدمج الحقيقي...

أيضاً يمكن اقتراح تشكيل مجلس أعلي لرعاية وتأهيل متحدي الإعاقة لوضع القانون الجديد، ولضمان وتحقيق حقوق المعاقين، ولإجراء البحوث والدراسات العلمية المطلوبة في هذا المجال.

وللمساهمة في توعية المجتمع بقضايا ومشكلات وحقوق المعاقين، وتغيير نظرة المجتمع لهذه الفئة، وللتنسيق بين الوزارات لمزيد من التعاون فيما بينهم فيما يخص المعاقين كأفراد أو جماعات أو فئة في المجتمع ، وللدفاع عن حقوق المعاقين باستخدام الاستراتيجيات المناسبة في هذا الشأن مثل استراتيجيات الاتصال والإقناع والتمكين والضغط والصراع ..

كذلك فإن الوعي بالمواثيق العالمية والإقليمية، وكذا التشريعات والقوانين القطرية المتعلقة بحقوق المعاقين نقطة بداية ضرورية لكل المتعاملين معهم .